واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2021)

The reality of agricultural sector in Algeria and the extent of its contribution to promoting agricultural exports
Empiricul study using the ARDL approch during the period (1990-2021)

سعيدة أبركان[1،*]، فتيحة بلحاج[2]

[1] مخبر رأس المال البشري والأداء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

[2] مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

Saida Aberkane[1,*], Fatiha Belhadj[2]

1 Human Capital and Performance Lab, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers 3 (Algeria)

2 Globalization and Economic Policies Lab, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers 3 (Algeria)

تاريخ الاستلام (Received): 2023/11/04 ؛ **تاريخ المراجعة (Revised)**: 2023/12/27 ؛ **تاريخ القبول (Accepted)**: 2023/12/10

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية تنمية القطاع الفلاحي بغية تفعيل ترقية الصادرات الفلاحية من خلال العمل على تطوير المقومات الخاصة بكل من الاستثمار والإنتاج الفلاحيين بالإضافة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين هذين الأخيرين باعتبارهما أهم عناصر التنمية الفلاحية وبين الصادرات الفلاحية اعتمادا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات من أجل تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات.

توصلت الدراسة القياسية إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الفلاحية والمتغيرات المفسرة وهذا ما يؤكد الدور الفعال الذي يلعبه قطاع الفلاحة في ترقية الصادرات الفلاحية.

الكلمات المفتاح : الصادرات الفلاحية ؛ الإنتاج الفلاحي ؛ الاستثمار الفلاحي.

تصنيف JEL : F43 ؛ O13 ؛ J43

Abstract: This study aims at highlight the importance of developing the agricultural sector in order to activate the promotion of agricultural exports by working to develop the components of both agricultural investment and production, in addition to identify the short and long-term relationship between these two, as they are the most important elements of agricultural development, and agricultural exports based on the self regression model to estimate the relationship between these variables.

The econometric study reached to detect a long-term equilibrium relationship between the agricultural exports and explanatory variables which confirms the effective role played by the agricultural sector in promoting agricultural exports.

Keywords: Agricultural exports ; Agricultural investment ; Agricultural production.

Jel Classification Codes : F43 ; O13 ; J43

* Corresponding author, e-mail: aberkane.saida@univ-alger3.dz

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

I- تمهيد :

يعتبر قطاع الفلاحة من بين أبرز القطاعات التي ستساهم بشكل أو بآخر في الدفع بمحرك الاقتصاد الوطني لمواكبة اقتصاديات الدول المتطورة، وهذا باعتباره أهم مصادر النمو الاقتصادي. وعليه، تكمن أهمية العمل على تنمية هذا القطاع بدرجة كبيرة إلى الدور البارز الذي يلعبه في تلبية مختلف الاحتياجات الغذائية وفي إمكانية اعتماده كبديل فعال لقطاع المحروقات بغية تنويع وترقية القطاع التصديري. وفي نفس السياق، نجد أن توجيه التركيز نحو الصادرات الفلاحية من شأنه أن يكون الدافع الرئيسي لعجلة النمو الزراعي بصورة خاصة ولجلب العملة الصعبة وتنمية الاقتصاد الوطني بصورة عامة. ونتيجة لذلك، أولت الجزائر اهتماما ملحوظا بنمو القطاع الفلاحي بشقيه الاستثماري والإنتاجي، من خلال اعتماد برامج تنموية تم تجسيدها تدريجيا على أرض الواقع وفقا لورقة الطريق الخاصة بتنمية هذا القطاع بالإضافة إلى البرنامج الخماسي 2020-2024، واللذان حملا في طياتهما العديد من المشاريع الاستثمارية التي تستهدف بالدرجة الأولى تحسين المستويات الإنتاجية التي من شأنها أن تؤدي إلى تثمين الإمكانات الفلاحية وترشيدها من جهة والى زيادة حجم الصادرات الفلاحية وتطوير تركيبتها السلعية من جهة أخرى.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما مدى مساهمة الإنتاج والاستثمار الفلاحيين في ترقية الصادرات الفلاحية؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا أن نقوم بوضع الفرضية الموالية:

إن نمو كل من الإنتاج والاستثمار الفلاحيين سيكون له تأثير ايجابي على نمو الصادرات الفلاحية.

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة بالنظر للمكانة المتميزة التي يحتلها قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني، فمن خلالها سيتم التطرق لتحليل وتقييم أهم المحددات المسؤولة عن نمو القطاع الفلاحي من استثمار وإنتاج وهذا حتى يتسنى لنا إبراز مدى أهمية هذين العنصرين في التأثير على نمو الصادرات الفلاحية بالإضافة إلى تعزيز هذا الطرح باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) لتبيان نوعية العلاقة بين كل من الصادرات الفلاحية، الإنتاج والاستثمار الفلاحيين.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العناصر التالية:

- إبراز الدور الفعال الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الرفع من أداء القطاع التصديري؛
- استعراض واقع الإنتاج الفلاحي وكذا الصادرات الفلاحية وتركيبتها السلعية؛
- إنشاء نموذج قياسي يسمح بدراسة مدى مساهمة كل من الإنتاج والاستثمار في نمو الصادرات الفلاحية ويعكس بالدرجة الأولى العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات، قياسها ومعرفة مدى استقراريتها على المدى الطويل؛
- تحديد التوجهات المستقبلية المراد اعتمادها من أجل دعم وتطوير قطاع تصدير المنتجات الفلاحية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (**بحري بسمة، 2018**) تحت عنوان "**ترقية صادرات القطاع الزراعي بين الفرص والتحديات**

Promoting agricultural sector exports in Algeria between opportunities and challenges"

إلى توضيح مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التقليل من الواردات وتنمية الصادرات بالإضافة إلى إبراز الفرص المتاحة أمام هذا القطاع للتوغل في الأسواق الدولية وبالتالي تبني الآليات المستخدمة التي ستسمح بترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية. توصلت هذه الدراسة إلى أن مساهمة عوائد الصادرات الفلاحية على الاقتصاد الوطني لازالت ضئيلة مقارنة بالعائدات من المحروقات والتي تمثل 97% من العوائد ككل بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي ومحدوديته في التقليل من التبعية نحو الخارج.

أما بالنسبة لدراسة (**د.جدي عبد الحليم، 2018**) والمتمثلة في **القطاع الفلاحي كبديل لترقية الصادرات وتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر The agricultural sector as an alternative to the promotion of exports and the achievement of sustainable development in Algeria**، فقد تميزت هذه الأخيرة بتسليط الضوء حول إمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم باقي القطاعات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى الجزم بأن قطاع الفلاحة هو القطاع الأول وربما الوحيد الذي سيكون البديل لقطاع المحروقات من حيث العائدات وهذا لما تزخر به البلاد من مساحات زراعية شاسعة ومساحات أخرى قابلة للاستصلاح بالإضافة إلى الموارد المادية والبشرية المعتبرة والتي ستمكنها من تغطية العجز الغذائي وبالتالي تقليص الفاتورة الغذائية.

بينما الدراسة التي قام بها (**د.كيحل عبد الباقي وآخرون، 2019**) تحت عنوان "**دراسة تحليلية قياسية لمحددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1991-2016) A Standard Analytical Study of the Determinants of Agricultural**

Published on 31-12-2023 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

Sector Growth in Algeria During the Period (1991-2016)" فقد هدفت إلى معرفة محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر والمتمثلة في إجمالي الصادرات، نسبة الأراضي المزروعة من إجمالي الأراضي، معدل نمو القيمة المضافة وغيرها من المحددات من جهة والى تحديد العلاقة بين قيمة الإنتاج الزراعي وكل من حجم الصادرات ومعدل نمو القيمة المضافة للزراعة من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك واستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي من جهة أخرى. خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين هذه المتغيرات بناء على اختبار التكامل المشترك بينما استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي نتج عنه وجود علاقة طردية قوية بين الصادرات، معدل نمو القيمة المضافة للزراعة وقيمة الإنتاج والذي بدوره يعبر عن نمو القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

وعليه وكخلاصة قول، يظهر لنا جليا احتلال قطاع الفلاحة لمكانة هامة في الاقتصاد الوطني والتي ستمكنه من أن يكون البديل الأفضل لقطاع المحروقات من حيث جلب العملة الصعبة وتقليل التبعية نحو الخارج. كما ونجد أن الدراسات السابقة التي تطرقنا لها قد ركزت على أهم المحددات التي ستجعل من مساهمة القطاع الفلاحي سواء في تطوير الاقتصاد الوطني أو في ترقية الصادرات الفلاحية بناءة وتعتمد بالمقابل، لتحقيق ذلك، على تبني سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تعمل على تنمية القطاع وتقليص الفاتورة الغذائية بالإضافة إلى ترقية الصادرات الفلاحية.

أما بالنسبة لدراستنا فهي تتفق مع هذه الدراسات من حيث إبراز مساهمة المقومات الرئيسية للقطاع الفلاحي والمتمثلة في الإنتاج والاستثمار الفلاحيين في ترقية الصادرات الفلاحية اعتمادا على ميكانزمات جديدة قام بتوضيحها مخطط أعمال الحكومة 2023-2025 من خلال ورقة الطريق والبرنامج الخماسي 2020-2024 والتي تركز على تشجيع وتقديم الدعم المادي والمالي لكل من الاستثمار والإنتاج في القطاع الفلاحي خاصة ما تعلق منه بالمنتجات الفلاحية غير المصنعة بالإضافة إلى دراسة توازن العلاقة ومدى استقراريتها بين كل من الصادرات الفلاحية والاستثمار والإنتاج على المدى الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL.

I.1- نمو القطاع الفلاحي في الجزائر :

إن السعي الدؤوب على تقديم الدعم المتواصل في مجالي الاستثمار والإنتاج الفلاحيين والعمل على تطويرهما، من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة، الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم العديد من التسهيلات المالية والجمركية، سيؤدي بالضرورة إلى الدفع بعجلة نمو القطاع الفلاحي لتمس في نهاية المطاف قطاع الصادرات وستعمل بدورها على تنشيطه وترقيته.

I.1.1- الإنتاج الفلاحي وعوامل تطويره :

تعرف الجزائر بامتلاكها للمقومات الفلاحية اللازمة التي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في الرفع من المردودية الفلاحية وبالتالي الحصول على وفرة في الإنتاج ستمكن من تقليل التبعية نحو الخارج ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفع من الحصص التصديرية، وعليه وبغية تحقيق ذلك تم اعتماد برامج وإجراءات تنموية تنفيذا لمخطط أعمال الحكومة 2023-2025 من خلال ورقة الطريق الخاصة بتنمية القطاع الفلاحي وكذا البرنامج الخماسي 2020-2024 والتي تمثلت أهمها فيما يلي:[1]

– تنمية الإنتاج الفلاحي من خلال العمل على توسيع المساحات المروية خاصة بالنسبة للحبوب: حتى يتمكن القطاع بالتعاون مع قطاعات أخرى (كقطاع المالية وقطاع الموارد المائية ....) من تحقيق الهدف المنشود، يجب أن يحرص بشكل إلزامي على تأمين إنتاجية المحاصيل الزراعية وزيادتها وهذا من خلال تخصيص المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ العمليات الخاصة ببرنامج دعم تطوير الري، الإدارة الرشيدة للموارد المائية، التسريع في عملية إصدار تصريحات الحفر لانجاز آبار السقي، تسهيل عملية اقتناء معدات الري وترقية إنتاجيتها عن طريق تشجيع المشاريع الصغيرة لإنشاء مؤسسات تقوم بتصنيع هذه الأخيرة، اعتماد إجراءات تحفيزية عند المنبع للقيام ببناء كل ما تعلق بتعبئة وتخزين المياه والمحافظة عليها وتعزيز قدراتها (بناء أحواض، خزانات مياه، سدود صغيرة، ...)، القيام بدراسات استقصائية على مستوى كل مستثمرة فلاحية لتحديد المساحات المروية وكذا المساحات المراد ريها، التشجيع على استخدام وتطوير التقنيات الحديثة في مجال الري الفلاحي.

– تحسين الإنتاجية وتعزيز قدرات التخزين والتبريد: بالنسبة لتعزيز قدرات التخزين والتبريد، سيتم انجاز ما يقارب 30 مخزن معدني بسعة لا تقل عن 2 مليون قنطار ولا تتجاوز 4.5 مليون قنطار على مستوى 26 ولاية وهذا بغية امتلاك مخزون استراتيجي ثابت يلبي الطلب الوطني المتزايد من جهة، ويسمح بتأمين الإنتاج الوطني، ضبطه وتنميته من جهة أخرى.

كما سيتم تسليم ما يتجاوز 25 مستودع تبريد بسعة تتراوح بين 4.000 و 30.000 م3 على مستوى 25 ولاية والذي سيسمح بتحسين جودة المنتجات الفلاحية المخصصة للاستهلاك المحلي وحتى الموجهة للتصدير، وهذا نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة فيما يخص توسيم المنتجات والتخزين البارد لها وفقا لمعايير ISO و HACCP، وتنويع قنوات التوزيع.

أما فيما يخص تحسين الإنتاجية خاصة إنتاجية الحبوب، يجب تنفيذ عدة إجراءات من أجل اقتناء واستخدام أكبر كمية ممكنة من البذور المعتمدة كتأمين برنامج إنتاج البذور المعتمدة من خلال استخدام الري (التكميلي و / أو المتكامل)، تعزيز القاعدة اللوجيستية للمعاهد والمكاتب

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

المسؤولة عن ذلك، بالإضافة إلى مراجعة معدل الدعم الخاص باقتناء واستعمال الأسمدة الصلبة والسائلة بما يتناسب والارتفاع الملحوظ في الأسعار المرجعية لهذه الأسمدة (وهو ما تم تنفيذه مؤخرا حيث انتقل المعدل من نسبة 20% ليصل إلى 50% بالنسبة للأسمدة المستخدمة لزيادة إنتاجية الشعب الإستراتيجية كالحبوب، البطاطا، البقول الجافة، الطماطم الصناعية ...).

– **تنمية الزراعة الصحراوية والمحاصيل الصناعية في الجنوب:** تتم هذه الأخيرة من خلال الاستغلال الرشيد للعقار الفلاحي مع استعادة الأراضي غير المستغلة، إنشاء وتأسيس مكتب وطني لتنمية الزراعة الصحراوية لاستصلاح ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية ولتطوير المنتجات الصناعية الإستراتيجية وكذلك مختلف الفصائل النباتية كالقمح، الذرة، الخرطال، الشمندر السكري، ...، وأيضا من خلال تثمين الإمكانات المتوفرة من مساحات ومنتجات.

وعليه، وبناءا على ما سبق، سيتمكن القطاع إثر ذلك من توسيع المساحات الزراعية المستغلة، زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي التقليل من الواردات، تنمية الاستثمارات الفلاحية والغذائية بالإضافة إلى زيادة الثروة وخلق مناصب الشغل.

– **تطوير المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية:** وهذا من خلال إنجاز العمليات التي ستسمح بتحسين الظروف المعيشية للقاطنين بتلك المناطق، تعزيز العمليات الخاصة بالانفتاح عن طريق تهيئة وفتح المسالك الفلاحية، تعبئة الموارد المائية والمحافظة عليها من خلال انجاز وإعادة تأهيل نقاط المياه وكذا استخدام معدات توفير المياه، الحفاظ على الموارد الطبيعية لاسيما المراعي المتدهورة، غرس الأشجار والحفاظ على التراث الغابي وتثمينه، إنشاء وحدات تربية صغيرة، موجهة خاصة للشباب، تطوير ريادة الأعمال وتشجيع المرأة الريفية في سبيل تنمية النشاط الفلاحي والريفي والعمالة والثروة المشتركة، تطوير برامج التواصل والإرشاد الهادفة إلى ترقية المناطق الريفية ودعم الحرف الريفية وجعلها أكثر جاذبية.

حماية الواحات وتجديد نظمها وإعادة تأهيل الفجارات ونقاط المياه، العمل على اقتناء معدات وشبكات ري اقتصادية بالإضافة إلى تهيئة المراعي الصحراوية بما يساهم في تطوير تربية الإبل والماعز وتثمين منتجاتها.

– **تطوير الزراعات المقاومة للجفاف:** اعتماد زراعة الشتلات المقاومة للجفاف بما في ذلك الخروب والأرغان، على مستوى مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية (الجبلية، السهبية وحتى الصحراوية).

– **التركيز على الكهربة الفلاحية:** عن طريق جلب الطاقة الكهربائية أو الطاقة المتجددة للمستثمرات الفلاحية ومحيطات الاستصلاح في إطار البرنامج الحالي من جهة، والبرنامج الخاص بالمستثمرات الفلاحية الواجب وصلها بالطاقة، خاصة بالجنوب، والمحددة مسبقا وفقا للإحصاء الذي تم إطلاقه في مايو 2020، من جهة أخرى.

– **الرقمنة وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية:** من خلال تحسين جودة الخدمة وتبسيط الإجراءات الإدارية، الاستجابة لاهتمامات الفلاحين والمستثمرين وكذا انشغالاتهم وهذا بإنشاء خلية إصغاء ملحقة بوزارة الفلاحة وإطلاق بوابة الخدمة الإلكترونية، إضافة إلى وضع دليل إحصائي خاص بحماية المنتجات المصنعة محليا والذي ينص على ترشيد الواردات وتحديد المنتجات الوطنية المراد حمايتها ومنع استيرادها خاصة المدعمة منها من طرف الدولة اعتمادا على تثمين الإمكانات عن طريق تحسين المستويات الإنتاجية.

– **مرافقة ودعم المهنيين والفلاحين:** تطبيق نظام تعاوني محين يسمح بتنظيم أفضل لهذه الفئة وبالتالي إدارة مستدامة وفعالة لأدوات الإنتاج، وهذا من خلال إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويكمل المرسوم التنفيذي رقم 96-459 المؤرخ في 7 شعبان 1417 الموافق 18 ديسمبر 1996، والذي يحدد القواعد المطبقة على التعاونيات الفلاحية، بالإضافة إلى تفعيل جهاز عضوية الفلاحين في الضمان الاجتماعي والقيام بحملات توعوية حول مزايا وفوائد هذه الأخيرة.

تطوير ونشر التقنيات الحديثة من حيث التكوين، الإرشاد والبحث والتي تسمح بتحسين المهارات الفنية والإدارية للمهنيين، تعزيز قدرات التدخل والإرشاد لدى أعوان الإرشاد وكذا القدرات المؤسسية لهياكل البحث والتطوير.

– **المحافظة على المنتجات الفلاحية وتثمينها:** التشجيع والترويج للعلامات المميزة للجودة المرتبطة بالأصل (البيان الجغرافي وتسمية المنشأ) وضمان استدامتها بالإضافة إلى تنمية الزراعة العضوية، هذين الأخيرين عبارة عن أهم عناصر التطوير الضرورية لتثمين المنتجات الفلاحية وضمان جودتها.

إعادة إطلاق مشروع بنك الجينات للمحافظة على الموارد الجينية الحيوانية والنباتية وبالتالي المحافظة على المنتجات الفلاحية.

– **تحديث الزراعة وتحسين القدرة التنافسية:** من خلال تعزيز سلسلة القيمة للشعب النباتية، الحيوانية، الغابية، الرعوية وللمنتجات المحلية والعمل على الاندماج في سلاسل القيمة على المستوى الدولي.

– **السلامة الصحية للمنتجات الفلاحية:** من خلال تقوية أنظمة الرقابة الصحية النباتية والبيطرية، الحماية الصحية المكثفة للتراث النباتي والحيواني الوطني، إنشاء نظام لتحديد الماشية ونظام معلومات خاص بخدمات الصحة النباتية والبيطرية.

Published on 31-12-2023 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

I.2.1– دعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي: تسعى الجزائر من خلال مختلف سياساتها وقوانينها المدرجة حديثا خاصة ما تعلق منها بتشجيع الاستثمار كقانون المالية لسنة 2023 وقانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 الصادر في 24 يوليو 2022، إلى التركيز على الإنتاج لضمان تحقيق الأمن الغذائي فيما يخص الشعب الإستراتيجية بداية لتشمل في نهاية المطاف باقي الشعب والذي سيؤدي بالضرورة إلى تطوير الاقتصاد الوطني ومنه الرفع من قيمة الصادرات وترقيتها.

عرف الاستثمار بشتى أشكاله بما في ذلك الاستثمار الفلاحي اهتماما كبيرا من طرف الدولة من خلال مختلف التدابير والأنظمة التحفيزية التي تم اتخاذها بغية دعمه والحرص على نموه وتقويته، والمتمثلة في:

– تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI والتي ستتولى عملية تسيير حافظة الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية قصد ترقية الاستثمار في الجزائر من خلال إعداد مخططات خاصة بالترقية وحشد المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ هذه الأخيرة، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتسيير المنصة الرقمية المخصصة للمستثمر والتي تهتم بتقييم مناخ الاستثمار، متابعة ومرافقة مختلف الاستثمارات وتوجيهها ابتداء من تسجيلها على مستوى المنصة وصولا إلى مرحلة الاستغلال من خلال جمع وتقديم مختلف المعلومات الخاصة بالاستثمار لاسيما ما تعلق منها بفرص الاستثمار والمزايا والحوافز المتعلقة به وكذا العرض العقاري اللازم لانجازه، كما تسمح أيضا للمستثمر بمتابعة تقدم ملفه عن بعد.[2]

– إنشاء وتخصيص شباك وطني وحيد لمعالجة المشاريع الاستثمارية الكبرى والتي تفوق قيمتها ملياري دج والاستثمارات الأجنبية، يتمتع باختصاص وطني على عكس الشبابيك الوحيدة اللامركزية والتي الهدف منها مساعدة ومرافقة المستثمرين المحليين في اتمام الاجراءات المتعلقة باستثماراتهم فهي تتمتع باختصاص محلي. لذلك فإن تجسيد هذه النوعية من المشاريع الكبرى ونجاحها سيؤدي إلى خلق العديد من مناصب الشغل وبالتالي زيادة الثروة، ناهيك عن المساهمة في إحلال الواردات والتنويع من الصادرات.[3]

– الاستفادة من العديد من المزايا المتعلقة بالاستثمار والخدمات المصاحبة له وذلك من خلال مجموعة من الأنظمة التحفيزية والمتمثلة في نظام تحفيزي خاص بالقطاعات ذات الأولوية كقطاع الفلاحة (في مرحلة الانجاز : اعفاء السلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة)، وآخر خاص بالمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة (كالمواقع التي يمكن تثمين مواردها الطبيعية)، وأخير خاص بالاستثمارات المهيكلة (هي استثمارات قيمتها تتجاوز 10 ملايير دج تحدد معايير تأهيلها عن طريق التنظيم).[4]

– ضمان حرية إنشاء مشروع استثماري من طرف المستثمر الأجنبي، والذي أصبح يسمى بالمستثمر غير المقيم، دون الحاجة الى الشراكة مع مستثمر جزائري وبالتالي ستتاح له الفرصة لولوج السوق الجزائرية بكل أريحية، بالاضافة إلى امكانية نقل جزئي أو حتى كلي للأنشطة الخاصة بالمشروع الاستثماري من الخارج إلى الجزائر.[5]

– إمكانية استفادة المشاريع الاستثمارية الواردة ضمن قائمة المشاريع القابلة للاستفادة من الأنظمة التحفيزية، من أراض تابعة لأملاك الدولة.[6]

– يتم إعادة استثمار المبلغ المقدر ب 30% من الاعفاءات والتخفيضات بعنوان الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني في مدة زمنية تتمثل في 4 سنوات، وهذا في حالة تراكم مبالغ المزايا الجبائية المتعلقة بهذه السنوات، وفقا لعدة أشكال من بينها المساهمة في رأسمال مؤسسة ناشئة أو مؤسسة حاضنة. وتستثنى من اعادة الاسثمار المذكور سابقا، المزايا الجبائية الخاصة بالشركات التي تم انشاءها عن طريق الشراكة بين شركات عمومية أو خاصة وشركات أجنبية.[7]

– يتم إدراج المقاولين الذين لا يتعدى رقم أعمالهم 5 ملايين دج سنويا، ضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 مع اخضاعهم للضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 5% من رقم الأعمال بغض النظر عن طبيعة نشاطهم.[8]

– الترخيص بجمركة كل من المعدات والعتاد الفلاحي الذي لا يتجاوز 7 سنوات وكذا خطوط ومعدات الانتاج المستخدمة والتي تقل عن 5 سنوات بغية وضعها للاستهلاك.[9]

I.2– وضعية الصادرات الفلاحية :

إن نمو وتطور الاقتصاد الوطني يظهر جليا من خلال حجم الصادرات والتركيبة السلعية الخاصة بها، وبالتالي فإن العمل على زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الحصص التصديرية من شأنه أن يؤدي إلى اعتماد تقنيات وأساليب حديثة وكذا استراتيجيات تهدف بالدرجة الأولى إلى ترقية وتنمية قطاع الصادرات. وعليه، الشكل رقم (1) في الملاحق يعرض لنا قيمة الصادرات الفلاحية بالدينار الجزائري وما يقابلها بالعملة الصعبة (الدولار) وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2017-2021.

من خلال الشكل المشار إليه سابقا، نلاحظ أن قيمة صادرات المنتجات الفلاحية المعبر عنها بالدينار الجزائري في تطور مستمر ذلك أنها عرفت ارتفاعا تدريجيا بمعدل إجمالي تجاوز 17%، حيث بلغت 7.44 مليار دج سنة 2017 لتصل إلى قيمة تعادل ضعف هذه الأخيرة والتي

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

تمثلت في 16.59 مليار دج وهذا خلال عام 2021 في حين قدرت قيمة هذه الصادرات ب 67 مليون دولار سنة 2017 وب 122.82 مليون دولار سنة 2021 أي بمعدل نمو بلغ حوالي 13%. ويعود هذا الاختلاف بين كل من معدل النمو بالعملة الوطنية ونظيره بالعملة الصعبة إلى مختلف التقلبات التي شهدتها قيمة العملة الوطنية نتيجة للتغيرات الحاصلة على مستوى أسعار البترول والتي أثرت بصورة مباشرة على قيمة هذه الأخيرة.

ويمكن تفسير الارتفاع التدريجي في قيمة الصادرات الجزائرية الفلاحية إلى تحسن إنتاجية بعض المنتجات الموجهة للتصدير كما ونوعا نتيجة للإصلاحات البناءة التي عرفها القطاع بالإضافة إلى العمل المستمر على تقليص حجم الواردات والذي أدى بدوره إلى التركيز على زيادة كمية الإنتاج لتلبي جملة من احتياجات السوق الوطنية وتسمح بالمقابل بزيادة كمية المنتجات الموجهة للتصدير وتعمل في نفس السياق على طرح منتجات جديدة في السوق الدولية. فبالرغم من كل ما شهده القطاع من تطورات وإصلاحات على مستواه وما نتج عنه من ارتفاع في قيمة الصادرات إلا أن هذه الأخيرة لازلت تتميز بالضعف نوعا ما وهو ما يعكس لنا مدى هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات البترول مقارنة بالدول التي يعتمد اقتصادها على عائدات الصادرات الفلاحية.

II – الطريقة والأدوات :

اعتمدنا في هذا المحور، بغية التطرق لكافة الجوانب الخاصة بمتغيرات الدراسة، على أسلوبين أحدهما تحليلي وصفي للمتغيرات من حيث الكمية بالنسبة لكل من الإنتاج الفلاحي والصادرات الفلاحية بينما متغيرة الاستثمار الفلاحي فقد خصصناها بتحليل وصفي من حيث القيمة وهذا خلال الخمس سنوات الأخيرة فقط، بينما تمثل الأسلوب الآخر في الأسلوب القياسي والذي يقوم بدراسة أثر كل من الإنتاج والاستثمار الفلاحيين على الصادرات الخاصة بالمنتجات الفلاحية غير المصنعة على المستوى الوطني للفترة الممتدة بين 1990 و2021 بتطبيق مقاربة ARDL والتي ستساعد بشكل كبير على قياس وتحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات وهذا تماشيا مع التوجهات الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية من جهة وعلى توفير العدد الكافي من البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جهة أخرى والتي تنعكس قيمتها وجودتها على نتائج الدراسة وهذا ما يبرز أهمية هذا القياس في الدراسات الاقتصادية وتحليل مكونات الظواهر الاقتصادية.

وعليه، فقد اعتمدنا الفترة الممتدة بين 1990 و2021 حتى نتمكن من الإلمام بكل الأحداث التي مر بها الاقتصاد الوطني (نخص بالذكر قطاع الفلاحة أي ما تعلق منه بالاستثمار والإنتاج والصادرات الفلاحية) بما في ذلك الأزمات والكوارث وتبيان التطور الملحوظ والتدريجي في قيمة المنتجات الفلاحية خاصة غير المصنعة منها والتي تعتبر محورا رئيسيا يجب العمل على تطويره حتى نتمكن في الأخير من تطوير المصنعة منها.

الدراسة التحليلية الوصفية:

– **بالنسبة للإنتاج الفلاحي من حيث الشعب الإستراتيجية:** يبين الجدول رقم (1) في الملاحق تطور الإنتاج الفلاحي لأهم الشعب الإستراتيجية والمتمثلة في كل من الحبوب، الخضر، البقول الجافة، الحليب، اللحوم البيضاء والحمراء، الأشجار المثمرة والمقاومة للجفاف، وهذا خلال الخمس سنوات الأخيرة.

من خلال الجدول المذكور أعلاه، يمكننا القول بأن معدل الإنتاج بالنسبة لشعبة الحبوب بأصنافها الثلاث عرف ارتفاعا كبيرا قدر بين 50% و100% وهذا في الفترة الممتدة بين 2017 و2018 بينما نجد أنه بالنسبة لكل من شعبة البقول الجافة، الطماطم الصناعية والزيتون فقد تراوح ارتفاع معدل إنتاجها بين 25% و29% لنفس الفترة على عكس معدل إنتاج الحمضيات، الخضر، التمور والبطاطا فلم تتجاوز نسبة ارتفاعه 10%، فهذه الفترة اعتبرت كأحسن فترة، ذلك أنها شهدت ارتفاعا ملحوظا في إنتاجية أغلب الشعب الفلاحية مقارنة بالسنوات الموالية والتي لعبت فيها كل من أزمة كورونا وأزمة الجفاف التي عانت منها البلاد دورا كبيرا في انخفاض الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى نقص اليد العاملة وعزوفها عن العمل في الأراضي الفلاحية إثر اعتماد نظام منح القروض المصغرة للشباب بغية تمويل مشاريعهم الاستثمارية من جهة واعتماد العديد من الفلاحين على المكننة الفلاحية والتي تعتبر غير كافية ولا تف بالغرض بسبب عدم استخدامها بالشكل الصحيح نظرا لضعف الجانب التقني لدى فئة كبيرة من الفلاحين ولعدم مواكبتها للعصر بحكم التطور الرهيب الذي تشهده الآلات الفلاحية في العالم ككل من جهة أخرى، إلا أنه ابتداء من سنة 2022 سيعرف قطاع الفلاحة قفزة نوعية من حيث الإنتاج وهذا يعود إلى إدخال هذا الأخير ضمن خارطة الطريق (2020-2024) والتي من خلالها تم تركيز الجهود حول تطوير كل من الزراعة الصحراوية، السهبية والجبلية وكذا الزراعات المقاومة للجفاف، اعتماد تقنيات جديدة لإنشاء العديد من المخازن عبر مختلف ربوع الوطن، ترشيد تسيير الموارد الطبيعية، التشجيع على استخدام الطاقات المتجددة، العمل على توسيع المساحات المسقية، إعادة النظر في مختلف أجهزة الدعم (كالرفع من معدل دعم الأسمدة ليصل إلى 50% بغية تدارك الارتفاع الكبير في أسعار هذه الأخيرة لتخفيف العبء عن الفلاحين)، بالإضافة إلى السماح باستيراد المعدات الفلاحية الأقل من ثلاث سنوات بمختلف أنواعها وهذا بناء على ما تضمنه قانون المالية لسنة 2023.

Published on 31-12-2023 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

– **بالنسبة للصادرات الفلاحية:** من خلال الجدول رقم (2) في الملاحق، قمنا بالإشارة إلى التركيبة السلعية للصادرات الفلاحية وكذا التطور الحاصل على مستواها خلال الفترة 2017-2021.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن حجم الصادرات الخاصة بمعظم المنتجات الفلاحية قد شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة خاصة ما تعلق منها بالخضروات كالبطاطا، البصل، الثوم، الكراث، الطماطم، الجزر واللفت، الحليب واللحوم البيضاء والحمراء بالتحديد خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2021 والتي عانى فيها العالم ككل من أزمة كورونا، على عكس الصادرات من الفواكه والتي عرفت تطورا ملحوظا من حيث الحجم لتتصدر صادرات التمور منها القائمة كما وتحتل مكانة مهمة نتيجة للجودة والنوعية العالية الذي تتمتع بهما حيث بلغت كميتها 77 ألف طن لكن بنسبة نمو ضعيفة نوعا ما تمثلت في 11%، تليها صادرات كل من البطيخ والشمام ب 953 طن وبنسبة نمو 28%، ثم صادرات الحمضيات الطازجة ب 56 طن وبنسبة نمو 27% وكذا صادرات العنب الطازج والعسل الطبيعي ب 43 طن و16 طن وبنسبة نمو فاقت 35% و79% على التوالي، أما بالنسبة لصادرات الخروب فنجدها هي الأخرى قد عرفت تطورا من حيث الحجم لتبلغ قرابة 15 ألف طن لكن بنسبة نمو قدرت ب 11%. ويتضح أيضا من خلال هذا الجدول أن الجزائر تسعى جاهدة لتقليل التبعية نحو الخارج بالنسبة لكل من منتجي القمح الصلب واللين وتعمل بالمقابل على زيادة حجم الصادرات الخاصة بهما تدريجيا بما يتناسب ونمو معدل الإنتاج الوطني.

– **بالنسبة للاستثمار الفلاحي** : عرف الاستثمار الفلاحي، والذي تم التعبير عنه من خلال المخصصات المالية من ميزانية الدولة المقدمة للقطاع الفلاحي من نفقات تجهيز وصناديق الدعم والقروض الفلاحية تذبذبا خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021 خاصة ما تعلق منه بالاعتماد المالي الخاص بصناديق الدعم والذي تراوح بين 26 و61 مليار دج في حين تراوحت قروض الرفيق والتحدي (دعم تقدمه الدولة للمستثمرين والفلاحين والمربين وحتى للمتعاملين الاقتصاديين من خلال التكفل بالفوائد الخاصة بهذه القروض لمدة زمنية تختلف حسب نوعية القرض المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بين 17 و54 مليار دج وهذا من حيث نوعية المشاريع الفلاحية الخاصة بتطوير الإنتاج الفلاحي أو تلك التي تعمل على توفير الخدمات الضرورية للقطاع كإنشاء الحواجز المائية، صوامع ومستودعات التخزين، إمداد المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية وغيرها من المشاريع التي من شأنها أن تكون الدعامة الأساسية لاستقطاب العديد من الاستثمارات في القطاع الفلاحي. ويعود هذا التذبذب الحاصل على مستوى الاستثمار الفلاحي إلى الأزمة المالية التي عانت منها البلاد خلال سنة 2015 والتي كانت لها تداعيات كبيرة مست العديد من الشعب الفلاحية وأجهزة الدعم الخاصة بها كما وأدت إلى تجميد بعض المشاريع من جهة وإلى الارتفاع التدريجي لأسعار المواد والمستلزمات المستخدمة في العملية الاستثمارية من جهة أخرى.

الدراسة القياسية:

نموذج الدراسة:

$$EXPORT = \alpha + \beta_1 INVEST + \beta_2 PROD + \varepsilon_t$$

بحيث:

α، β_1، β_2 : معلمات النموذج

ε_t : الخطأ العشوائي

متغيرات النموذج:

من خلال هذه الدراسة وبغية بناء نموذج قياسي يعمل على إبراز العلاقة القائمة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإنتاج والاستثمار الفلاحيين والمتغير التابع المتمثل في الصادرات الفلاحية اعتمدنا على البيانات الخاصة بكل من وزارة الفلاحة، بنك الجزائر، منظمة الأغذية والزراعة والقوانين المالية خلال الفترة (1990-2021) وهذا باستخدام برنامج Eviews10.

حيث أنEXPORT : تمثل قيمة الصادرات الفلاحية INVEST : تمثل قيمة الاستثمار الفلاحي PROD : تمثل قيمة الإنتاج الفلاحي.

تم الإقدام على اختيار هذه المتغيرات من أجل إنشاء النموذج القياسي الخاص بها بناء على البرامج والإجراءات التي تم تبنيها من قبل قطاع الفلاحة والقيام بتنفيذها اعتمادا على ورقة الطريق والبرنامج الخماسي 2020-2024 واللذان يركزان بدرجة كبيرة على تطوير الإنتاج الفلاحي وتشجيع الاستثمار الفلاحي والذي سيؤدي بدوره إلى تنمية القطاع التصديري.

III- النتائج ومناقشتها :

III.1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

بداية سنقوم باختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية والذي يعد شرطا أساسيا وأوليا لدراسة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات. لذلك، فإن الاعتماد على اختبار جذر الوحدة والمتمثل في اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) يهدف إلى التحقق من وجود جذر الوحدة أو عدمه في السلاسل الخاصة بمتغيرات الدراسة.

فمن خلال الجدول رقم (3) في الملاحق يتضح لنا بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لم تستقر إلا عند إجراء اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وبالتالي فإن هذه السلاسل أصبحت مستقرة من جهة ومتكاملة من الدرجة 1 من جهة أخرى. وبناء على هذه النتائج، يمكننا تطبيق نموذج التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL.

III.2- تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء:

بما أن كل السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة I(1) سنقوم كخطوة موالية بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج معتمدين في ذلك على معيار (AIC).

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (2) في الملاحق، أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج بعد اختيار أقل قيمة لمعيار (AIC) تتمثل في ARDL (5,5,5).

III.3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

نلجأ إلى اعتماد هذه النوعية من الاختبارات لمعرفة ما إذا كانت العلاقة بين المتغيرات هي عبارة عن علاقة توازنية طويلة الأجل أم لا وهذا من خلال الفرضيتين الصفرية والبديلة والمتمثلتين فيمايلي:

H0: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات وكل من الإنتاج والاستثمار.

H1: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات وكل من الإنتاج والاستثمار.

بناء على الجدول رقم (4) في الملاحق، نلاحظ أن قيمة F-statistic والمتمثلة في 8.643368 أكبر من الحد الأعلى I(1) والحد الأدنى I(0) للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات (10%، 5%، 2.5%، 1%) وبالتالي سنقوم برفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

III.4- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بالنظر إلى النتائج المحصل عليها إثر تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود والتي أسفرت عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. يمكننا تقدير هذه العلاقة اعتماد على نموذج ARDL وباستخدام برنامج Eviews10 لنتحصل في نهاية المطاف على معلمات النموذج في الأجل الطويل.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) في الملاحق وجود علاقة طردية معنوية بين الصادرات الفلاحية والإنتاج بحيث أن زيادة الإنتاج بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات ب 0.007055 مليار دج إلا أن هذه القيمة تبقى نوعا ما ضعيفة مقارنة بالجهود المبذولة من طرف الدولة للرفع من المردودية الإنتاجية ويمكن تفسير ذلك بعدم إمكانية ضمان الارتفاع التدريجي في الإنتاج نتيجة للظروف المناخية التي تسود البلاد وكمثال على ذلك الجفاف الذي تعاني منه البلاد في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تعرض العديد من ولايات الوطن، تقريبا كل سنة، لاندلاع حرائق جمة على مستواها والتي نتج عنها العديد من الخسائر.

بينما يتبين لنا وجود علاقة عكسية معنوية بين الصادرات والاستثمار وقد يعود هذا الأخير إلى أن الاستثمارات المنجزة ستؤثر سلبا على قيمة الصادرات إذا ما تعلقت بنسبة كبيرة بمنتجات غير موجهة للتصدير ذلك أنه وفقا للسياسة المتبعة فإن الحصة الأكبر من الإنتاج الفلاحي موجهة للاستهلاك الوطني، أو بسبب عدم إتباع العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية لمعايير ونظم الجودة المتبعة دوليا أو قد تعود إلى عدم مواكبة هذه المشاريع للتطورات التكنولوجية الواردة بالمستقبل سواء القريب منه أو البعيد وهذا حتى تعود بالنفع على المنتجات الموجهة للتصدير وبالتالي ستسمح بتنمية الصادرات. إلا أنه ومع مطلع سنة 2023 تمت المصادقة على برتوكول الاتفاقية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية للمنطقة الإفريقية للتبادل الحر والذي بدوره سيعمل على تبادل الخبرات، تطوير الإنتاج وتنويعه وبالتالي توسيع دائرة المنتجات الموجهة للتصدير.

III.5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ل ARDL:

يسمح نموذج تصحيح الخطأ ل ARDL بتقدير العلاقة قصيرة الأجل وفقا لمخرجات برنامج Eviews10. وتشير النتائج المحصل عليها من خلال الجدول رقم (6) في الملاحق إلى وجود معنوية إحصائية بالنسبة لمتغيرة الاستثمار عند الإبطاء الثاني والثالث في حين أن معلمة متغيرة الإنتاج نجدها معنوية عند الابطاءات الأربع. كما وأظهرت هذه النتائج وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات باتجاه التوازن في الأجل الطويل من خلال معنوية معلمة حد تصحيح الخطأ وإشارتها السالبة (*(-1) EXPORT) واللذان يعتبران شرطا إلزاميا لوجود هذه العلاقة وتدل قيمتها على سرعة تعديل الخطأ خلال كل سنة بغية العودة إلى التوازن في الأجل الطويل. ويمكن تفسير ذلك بكون معظم الأزمات والصدمات التي

تحدث حاليا يتم تجاوزها في المستقبل القريب وكمثال على ذلك جائحة كورونا وما خلفته من خسائر بشرية ومادية خلال سنة 2020، فهذه الأخيرة تم تجاوزها في السنوات الموالية والقيام بالعملية التصديرية على أكمل وجه.

III.6- الاختبارات التشخيصية:

للتأكد من صحة النموذج، يتم القيام باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial correlation LM Test) واختبار عدم ثبات التباين (ARCH) واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera).

من خلال الجدولين رقم (7) و(8) في الملاحق، يتبين لنا عدم وجود ارتباط ذاتي بالإضافة إلى ثبات التباين ذلك أن الاحتمال P الخاص باختباري LM و ARCH المساوي على التوالي ل 0.9183 و 0.6689 أكبر من 5%.

بينما يتضح لنا من خلال الشكل رقم (3) في الملاحق أن الاحتمال الخاص باختبار Jarque-Bera والذي يساوي 0.902776 أكبر من 5% وهو ما يؤكد إتباع بواقي هذا النموذج للتوزيع الطبيعي.

III.7- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يتم تحديد الاستقرار الهيكلي للنموذج بناء على اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي بالإضافة إلى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي. يبين التمثيلين البيانيين على مستوى الشكل رقم (4) في الملاحق مدى استقرارية وانسجام النموذج وخلوه من أي تغيرات هيكلية سواء على المدى القصير أم الطويل ويعود ذلك إلى وقوع إحصائية كلا الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

واعتماد على كل ما سبق، يمكننا التأكيد على مدى مساهمة القطاع الفلاحي بشقيه الاستثمار والإنتاج الفلاحيين في ترقية العملية التصديرية للمنتجات الفلاحية على المدى القصير والطويل وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص على أن نمو الإنتاج الفلاحي سيكون له تأثير ايجابي نوعا ما على نمو الصادرات الفلاحية بينما يؤدي نمو الاستثمار الفلاحي إلى التأثير سلبا على الصادرات الفلاحية في حالة ما إذا لم يتم تشجيعه من خلال تقديم الدعم والتسهيلات المناسبة له والتي من شأنها أن تعمل على تطويره وبالمقابل تنمية قطاع التصدير.

IV- الخلاصة :

إن تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية المستمرة لقطاع المحروقات يستوجب بالضرورة فتح المجال لتبني فلسفة التنويع الاقتصادي لتركز بالدرجة الأولى على تنمية القطاع الفلاحي كونه العنصر الأكثر فعالية لنمو الاقتصاد الوطني.

وعليه وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج على ضوء هذه الدراسة، فإن توجيه تركيز قطاع الفلاحة نحو تنمية وتطوير كل من الإنتاج وكذا الاستثمار بنوعيه الوطني والأجنبي اعتمادا على أساليب وبرامج أكثر تنوعا وحداثة أصبح ضرورة ملحة لإحلال الواردات وترقية الصادرات بغية النهوض بالاقتصاد الوطني للالتحاق بركب الدول المتقدمة وهو ما يؤكد صحة الفرضية التي مفادها أن نمو كل من الإنتاج والاستثمار الفلاحيين سيكون له تأثير ايجابي على نمو الصادرات الفلاحية.

فمن خلال ما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية :

- امتلاك الجزائر لمقومات وعوامل الإنتاج التي من شأنها أن تساهم في تطوير الإنتاج كما ونوعا والذي سيعمل بدوره على التقليل من التبعية نحو الخارج، تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفع من حصة الصادرات.
- تميز نسبة استحواذ قطاع الفلاحة على المشاريع الاستثمارية من مجمل المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بالضعيفة نوعا ما وغير الكافية مقارنة بباقي القطاعات، بالرغم من الإمكانيات الزراعية الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر والتي تمكنها من نيل حصة الأسد من هذه المشاريع.
- تشجيع الاستثمار الفلاحي بالمناطق الجبلية والسهبية والصحراوية من خلال تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لذلك.
- العمل على الاندماج في سلاسل القيمة على المستوى الدولي لتحسين القدرات التنافسية للمنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير.
- ارتفاع تكاليف وأسعار مستلزمات الإنتاج من مدخلات فلاحية ومعدات وأدوات حال دون بلوغ التطور المنشود للإنتاج الفلاحي والمردودية الفلاحية.
- قلة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي وضعف الاستثمار الفلاحي الأجنبي والخاص بسبب الأزمات المالية المتتالية التي تعرضت لها البلاد والعالم ككل.
- اعتماد سياسية الرفع من إنتاجية الأراضي الزراعية بدلا من التركيز على توسيع المساحات المزروعة إلا ما تعلق منه بالمساحات المسقية، ذلك أن هذه الأخيرة ستؤدي إلى الرفع من المردودية الإنتاجية.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

- الارتفاع التدريجي في قيمة الصادرات الفلاحية والذي يعود بدرجة كبيرة إلى تحسن إنتاجية بعض المنتجات الموجهة للتصدير كما ونوعا نتيجة للإصلاحات البناءة التي عرفها القطاع.
- وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرة الصادرات الفلاحية ومتغيرتي الإنتاج والاستثمار الفلاحيين باتجاه التوازن في الأجل الطويل.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة السالفة الذكر عند كل المستويات (10%، 5%، 2.5%، 1%).
- وجود علاقة طردية معنوية بين الصادرات الفلاحية والإنتاج بحيث أن زيادة الإنتاج بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات ب 0.007055 مليار دج على عكس العلاقة الموجودة بين الصادرات والاستثمار الفلاحيين والتي هي عبارة عن علاقة عكسية معنوية سببها يكمن ربما في نوعية المشاريع الاستثمارية المنجزة والتي تخص المنتجات الفلاحية غير الموجهة للتصدير ذلك أنه وفقا للسياسة المتبعة فإنه يتم تخصيص الحصة الأكبر من الإنتاج الفلاحية للاستهلاك الوطني أو في عدم إتباع العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية لمعايير ونظم الجودة المتبعة دوليا أو في عدم مواكبة المشاريع الاستثمارية للتطورات التكنولوجية الحاصلة مستقبلا إلا أن هذه العلاقة يمكن أن تتغير تدريجيا وفقا للظروف التي سيتم تحسينها مستقبلا خاصة بالنظر للبرامج والإجراءات التي يحرص قطاع الفلاحة على تنفيذها خلال السنوات الموالية كالمصادقة على برتوكول الاتفاقية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية للمنطقة الإفريقية للتبادل الحر مع مطلع 2023 والذي سيعمل بالضرورة على تبادل الخبرات، تطوير الإنتاج وتنويعه وبالتالي توسيع دائرة المنتجات الموجهة للتصدير.
- استقرار وانسجام النموذج وخلوه من أي تغيرات هيكلية على المدى القصير والطويل عند مستوى 5%.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح ما يأتي من توصيات:

- استخدام التقنيات الحديثة في الصناعة الوطنية والعمل على تطوير المكننة والمعدات الفلاحية المصنعة محليا بدلا من فتح السوق للقيام بعملية استيراد للعتاد الفلاحي.
- تنويع قطاع التصدير من خلال استهداف منتجات فلاحية جديدة، أسواق جديدة والانضمام إلى أبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية ضرورة حتمية لترقية الصادرات الفلاحية.
- الرفع من الحصة المخصصة لقطاع الفلاحة من حيث المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.
- ضرورة العمل على توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية لتركز على الأنشطة الخاصة بالمنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير.
- اعتماد استراتيجيات وميكانيزمات أكثر فعالية من شأنها أن تساعد على مواجهة التقلبات المناخية وتحد من الكوارث الطبيعة كالتنبؤ بالشرارة والتعامل السريع معها قبل اندلاع حرائق الغابات.
- العمل على تطوير المهارات التقنية للفلاحين من خلال القيام بتكثيف البرامج التحسيسية والإرشادية وإقامة دورات تدريبية مجانية إن أمكن ذلك.

- ملاحق :

الشكل (1): تطور الصادرات الفلاحية 2017-2021



المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة

الجدول (1): تطور الإنتاج الفلاحي 2017-2021

الشعب الفلاحية	2017	2018	2019	2020	2021
الحبوب (10^3 قنطار)	34.061,99	59.385,46	55.246,22	43.198,91	27.237,50
القمح الصلب	19.909,57	31.780,21	32.087,68	25.785,83	18.341,62
القمح اللين	4.455,46	8.031,98	6.681,08	5.281,71	3.342,24

Published on 31-12-2023 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

الشعير	9.696,96	19.573,27	16.477,46	12.131,37	5.553,64
الخضر (10^3 قنطار)	84.176,93	90.037,64	96.497,91	104.108,25	107.094,27
البطاطا (10^3 قنطار)	46.064,02	46.533,22	50.202,50	46.594,82	43.608,81
البقول الجافة (10^3 قنطار)	1.072,49	1.376,38	1.362,29	1.150,47	984,42
الحليب (10^6 لتر)	3.521,21	3.279,97	3.383,53	3.405,60	3.287,67
اللحوم الحمراء (10^3 قنطار)	5.439,02	5.290,12	5.291,70	5.308,83	5.376,38
اللحوم البيضاء (10^3 قنطار)	5.298,07	5.403,69	5.720,75	5.415,86	4.308,46
الأشجار المثمرة والمقاومة للجفاف (10^3 قنطار)	51.710,16	54.160,26	57.841,58	60.035,83	56.169,62
الحمضيات	13.442,74	14.774,26	15.834,93	15.643,46	15.134,47
الكروم	5.665,79	5.029,78	5.498,33	5.542,01	6.300,23
الزيتون	6.844,65	8.607,84	8.687,54	10.795,08	7.046,19
التمور	10.585,59	10.947,00	11.360,25	11.519,09	11.888,03
ذات نوى البذور	15.171,44	14.801,37	16.460,53	16.536,19	15.800,70
الطماطم الصناعية (10^3 قنطار)	12.097,33	15.406,66	16.492,15	19.312,67	23.241,75

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة

الجدول (2): التطور الكمي لصادرات المنتجات الفلاحية 2017-2021 الوحدة: طن

المنتجات/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
اللحوم ومخلفات الدواجن	1 520,27	5 179,59	5 363,52	3 645,13	3 670,21
الحليب وكريمة الحليب السائل	0,09	138,68	97,80	354,94	115,72
بيض الطيور في القواقع	123,62	93,46	1 823,51	366,96	1 411,33
العسل الطبيعي	0,87	21,94	0,25	16,04	16,68
البطاطا	816,62	631,27	4 500,24	2 308,23	576,76
الطماطم	351,01	56,82	146,04	33,81	16,62
البصل والثوم والكراث	2 132,10	3 075,69	6 663,56	5 595,68	3 634,39
الكرنب والقرنبيط	26,27	10,05	25,43	4,33	2,11
السلطة	0,72	0,56	3,39	0,54	3,34
الجزر واللفت والشمندر	55,05	68,98	151,37	35,87	45,97
الخيار والمخلل	16,23	27,36	3,51	0,94	4,07
الخضروات البقولية	120,90	100,27	106,34	38,42	68,16
خضروات أخرى	879,36	145,48	372,19	144,24	282,85
خضروات مجمدة	13,65	22,03	390,36	55,82	35,74
خضروات محفوظة بشكل مؤقت	14,83	51,53	48,22	8,67	40,69
خضروات مجففة ومقطعة ومهروسة	29,17	0,79	416,89	219,13	217,07
خضروات بقولية مجففة	9,05	247,08	1,01	2,79	42,99
جذور الكسافا وبطاطا حلوة	1,60	1,34	-	0,48	0,71
المكسرات الطازجة أو المجففة	0,00	0,26	-	-	4,42
مكسرات طازجة أو مجففة أخرى	2,21	0,25	3,95	49,68	36,81
الموز	-	-	0,74	-	-
تمور وتين وأناناس وأفوكادو	46 869,27	50 142,01	57 701,52	69 371,97	77 061,94
حمضيات طازجة أو مجففة	16,79	30,41	56,05	15,45	55,76
عنب طازج أو مجفف	9,16	9,11	2,15	34,92	42,50
البطيخ والشمام والبابايا	278,63	374,05	342,75	101,23	952,73

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

التفاح الاجاص والسفرجل	8,48	8,90	4,21	70,28	5,23
المشماش والكرز والخوخ والبرقوق	14,76	20,45	6,89	0,07	16,13
فواكه أخرى	35,97	43,68	11,66	29,47	14,37
فواكه مجمدة	68,00	50,54	12,00	-	61,59
فواكه محفوظة بشكل مؤقت	0,29	0,65	0,50	5,65	0,05
فواكه مجففة	0,30	1,42	2,15	0,02	0,04
القمح الصلب	9,33	17,90	2,72	0,90	16,60
القمح اللين	-	-	-	-	18,20
أنواع أخرى من القمح والميسلين	5,00	0,60	6,20	-	0,0008
الأرز	23,56	-	0,15	0,10	0,87
فول الصويا	0,01	0,02	-	-	3,35
حب العزيز غير محمص	-	-	0,04	0,30	36,48
نباتات وأجزاء من النباتات	2,68	1,82	11,60	11,40	18,34
الخروب	8 751,29	8 755,58	7 441,11	14 263,23	14 518,38
المجموع	62 207,13	69 330,58	85 719,99	96 786,67	103 049,20

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة

الجدول (3): نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية

المتغيرات	عند المستوى				عند الفرق الأول			
	Intercept	Trend and intercept	None	النتيجة	Intercept	Trend and intercept	None	النتيجة
EXPORT	1.80 (0.9996)	0.68 (0.9993)	2.36 (0.9944)	غير مستقرة	-3.37 (0.0205)	-5.46 (0.0006)	-2.90 (0.0052)	مستقرة
PROD	-2.48 (0.1283)	-2.88 (0.1808)	-0.10 (0.6394)	غير مستقرة	-8.10 (0.0000)	-8.27 (0.0000)	-8.15 (0.0000)	مستقرة
INVEST	2.36 (0.9999)	-0.59 (0.9721)	4.38 (1.0000)	غير مستقرة	-7.75 (0.0000)	-9.15 (0.0000)	-5.79 (0.0000)	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

الشكل (2): فترات التباطؤ للنموذج

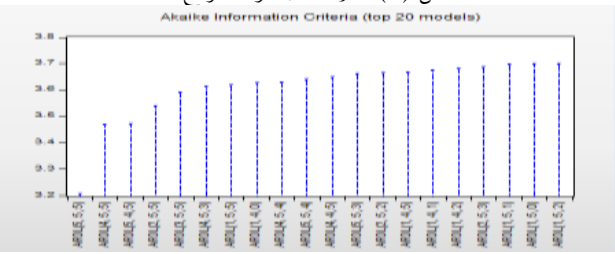

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (4): منهج الحدود للنموذج

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.643368	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (5): معلمات النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVEST	-0.074747	0.011389	-8.562951	0.0001
PROD	0.007055	0.001233	5.719690	0.0003
C	4.311095	0.460811	9.356458	0.0000

EC = EXPORT - (-0.0747*INVEST + 0.0071*PROD + 4.3111)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (6): تقدير العلاقة قصيرة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EXPORT)
Selected Model: ARDL(5, 5, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/10/23 Time: 07:45
Sample: 1990 2021
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.315460	2.156574	3.855867	0.0039
EXPORT(-1)*	-1.928851	0.518112	-3.722844	0.0047
INVEST(-1)	-0.144178	0.031502	-4.578762	0.0013
PROD(-1)	0.013608	0.002370	5.741110	0.0003
D(EXPORT(-1))	0.779004	0.405054	1.923211	0.0865
D(EXPORT(-2))	0.441650	0.346158	1.275861	0.2339
D(EXPORT(-3))	0.929317	0.284830	2.376300	0.0416
D(EXPORT(-4))	0.448616	0.231861	1.899520	0.0900
D(INVEST)	-0.025715	0.016071	-1.600133	0.1440
D(INVEST(-1))	0.123553	0.025171	4.908516	0.0008
D(INVEST(-2))	0.118011	0.028824	4.094163	0.0027
D(INVEST(-3))	0.082319	0.023837	3.453428	0.0072
D(INVEST(-4))	0.041403	0.021716	1.906563	0.0859
D(PROD)	-0.001510	0.001960	-0.770514	0.4607
D(PROD(-1))	-0.012209	0.003343	-3.652016	0.0053
D(PROD(-2))	-0.013679	0.004153	-3.293208	0.0137
D(PROD(-3))	-0.012203	0.004549	-2.683249	0.0251
D(PROD(-4))	-0.007180	0.002949	-2.435227	0.0377

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.086260	Prob. F(2,7)	0.9183
Obs*R-squared	0.649430	Prob. Chi-Square(2)	0.7227

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (8): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.187455	Prob. F(1,24)	0.6689
Obs*R-squared	0.201503	Prob. Chi-Square(1)	0.6535

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الشكل (3): اختبار التوزيع الطبيعي

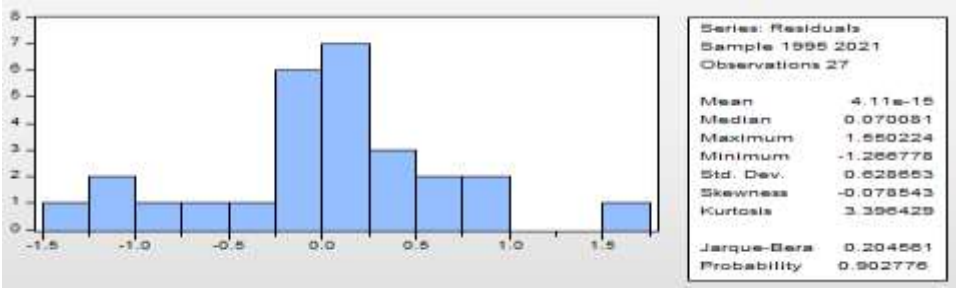

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الشكل (4): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

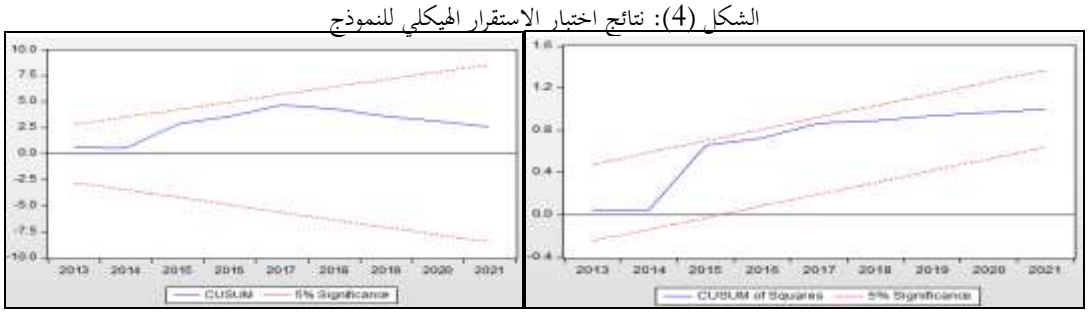

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

– الإحالات والمراجع :

[1] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural. (2022). Mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2023-2025, Feuille de route: actions projetées 2023-2025, 2-40.

[2] Radio Algeria. (2022). Full details of the new investment measures, https ://news.radioalgerie.dz/ar/node/14896 (Written in Arabic)

[3] Algerian Investment Promotion Agency. (2023). https ://aapi.dz/ar/les-guichets-uniques-2/ (Written in Arabic)

[4] Ministry of Industry. (2022). https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/ (Written in Arabic)

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

[5] Calpiref Studies office. (2022). New investment law, https ://ar.calpiref.com/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF (Written in Arabic)

[6] Investment law n° 22-18. (2022). Official Gazette n° 50. (2022), 6 (Written in Arabic)

[7] Finance law of 2023 n° 22-24. (2022). Official Gazette n° 89. (2022), 7 (Written in Arabic)

[8] Radio Algeria. (2022). Finance law 2023 : Continued support of investment, growth and enhancing social gains, https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19292 (Written in Arabic)

[9] Finance law of 2023 n° 22-24. (2022). Official Gazette n° 89. (2022), 25 (Written in Arabic)

[10] Rekabi Saddam and Azzazi Farida . (2019). « The reality of Agricultural sector and its role in financing the national economy : empiricul study using the ARDL approch in the period (1990-2015) ». Review of Finance and Markets, 5(10), 284-288. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/329/6/1/97618 (Written in Arabic)

[11] Athmani Anissa. (2021). « An econometric study on the impact of exports on the economic growth in Algeria during the period (1990-2020) with reference to the Coronavirus pandemic ». Review of Contemporary Economic Studies, 6(2), 118-122. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/469/6/2/174063 (Written in Arabic)